التعليل النحوي عند أبي القاسم السهيلي

الطالب: سفيان بوزناق
كلية الآداب واللغات- جامعة الأغواط (الجزائر)
Com.Soufianebouzenag@yahoo

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع العلة النحوية عند أبي القاسم السهيلي، ذلك أنه قد أبدى اهتماما واسعا بالتعليل والتوجيه وطرق تفسير الظواهر اللغوية واستنباط الأحكام النحوية ، بل وقف في دراسته للعلل النحوية والبحث عن أسرارها وتأويلاتها وقفة طويلة وأصاب من قوة النظر وإعمال العقل في تتبع أوجه الصواب حظا وافرا، فأصبح الجدل النحوي عنده علما له قواعده وأحكامه. ويظهر هذا الأثر في كتبه التي لا تخلو من التعليل والتوجيه. وقد حاولنا أن نقدم منهجه في ذلك، وإبراز أهم الآراء التي جاء بها في هذا النوع من البحث اللغوي. إلى جانب عرض مسالكه في التعليل واستخراج مسائل النحو، مع ذكر نماذج من تعليلاته النحوية التي نجدها في كتبه ومصنفاته.

Summary:

This research aims to study the subject of the grammatical defect for Abou Elkassim Elsohaili He has shown great interest in reasoning,and guidance and the ways of interpreting linguistic phenomena and Judgements extraction ,thus he took a pose in his study of grammatical defect a long pose and his was lucky in the Power of sight and the realization of mind took a big interest , And the grammatical controversy has become a science has its owen rules and provisions. This effect appears in his books, which are not without explanation and guidance We have tried to present his method in this and highlights the most important views Which came out in this field of research In addition to presenting his courses in reasoning and extracting grammatical issues With examples of grammatical analysis that we find in his books and works.

تمهيد:

لقد اهتم علماء العربية بالعلّة النحوية اهتماما واسعا، واحتلت مكانة كبيرة في الدرس اللغوي ، هذا ما سهّل الطريق إلى إيجاد فن متكامل يعنى بتهذيب النحو العربي وتسهيل قواعده اعتمادا على العقل والمنطق في تفسير الظواهر اللغوية واستنباط الأحكام النحوية، وأطلق عليه العلماء والدارسون اسم: "الفلسفة النحوية"، وقد خصّها النحاة بالتأليف وأفردوا لها مصنفات مستقلة، نذكر منها: العلل في النحو لقطرب (206ه)، وعلل النحو لإبن كيسان (320ه)، والإيضاح في علل النحو للزجاجي (337ه)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (616ه)، وغيرها.

والحديث عن العلة النحوية يتعلق بالظروف التي نشأ فيها النحو العربي وبطبيعة اللغة العربية الفصيحة، يقول الخليل: "إنّ العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه"[1]. وقد تولد بذلك فكر فلسفي التصق بالنّحو، حتى دُعِيَ قَسيما له، وأصبح حتما مقضيًا على دارس اللغة أن يحيط به كما يحيط بقواعد النحو وأحكامه[2]، فلجأ إلى التعليل وتفسير الظواهر اللغوية بتقديم الأسباب التي تجعلها مستقرة على وجه دون آخر لإثبات الحكم، إلى أن بلغ الغاية في إستخراج مسائل النحو وتعليله.

وقد توسعت دائرة العلة النحوية وعرفت تطورا كبيرا داخل المشرق العربي وخارجه ولاسيما في الأندلس، مع جملة من العلماء سلكوا مسلك أهل المشرق في تقسيم العلل إلى ثلاث: تعليمية وقياسية وجدلية نظرية، فقد وقف بذلك علماء

الأندلس في دراستهم للعلل النحوية وقفة طويلة، وأصابوا من قوة النظر وإعمال العقل وسلامة الذوق حظا وافرا، فكثرت فيها الكتب والمصنفات، وأصبح الجدل النحوي عندهم علمًا له قواعده وأحكامه معتمدا على أساليب المناظرة والجدل الكلامي والنظر الفلسفي، فظهر عندهم ما سمّاه المتقدمون بعلم أصول النحو على مذهب أصول الفقه وعلم الكلام الذي يعتمد على الحجج المنطقية والإستدلال العقلي في تفسير الظواهر اللغوية واستنباط الأحكام لخدمة النحو العربي.

ولذلك كان طبيعيا أن يقوم أحد علماء الأندلس وهو ابن مضاء القرطبي (592ه) بثورته على هذه الأوضاع التي تمكنت في البحث النحوي، فدعا إلى إلغاء كل ما يستغني النحوي عنه والتخلص من تلك القيود التي تثقل النحو العربي، وقام بإلغاء نظرية العامل والعلل الثواني والثوالث، كما دعا إلى إبطال القياس، وترك المسائل النظرية، وإسقاط كل ما لا يفيد علم النحو. فكان ابن مضاء في إتجاهه تيارا معاكسا لما جاء به الأنباري وأمثاله من غلبة النزعة المنطقية والجدلية في النحو[3]، بل عدَّ من النحاة الذين رفضوا هذه العلل، وجعلها مركزا ينطلق منه في الرد على النحاة وإظهار غلوهم في الجدل والتعليل.

ونشير هنا إلى أن ابن مضاء القرطبي – وإن كان قد رفض العلة النحوية- فهو لم ينكر العلل التعليمية، ويسميها (العلل الأول)، فهي ضرورية لكل متعلم لأنّه يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، كأن نقول: الفاعل مرفوع لأنه مسند إليه، ويمثل لها بقوله: "وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد: لِمَ رُفِع؟ فيقال: لأنه فاعل ، وكل فاعل في العربية مرفوع"[4] . وقد اقتصر رفضه على العلل القياسية والجدلية، وأطلق عليها العلل الثواني والثوالث، ويرى أنها ليست ضرورية في الدرس النحوي فهي لا تفيد النطق العربي شيئا[5]، وأنها مجرد افتراض جدلي ليس لها أساس موضوعي، فإننا عندما نقول: (إن) تنصب الاسم لأنها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فما دليل ذلك؟

فهذا التعليل لايمكن أن يكون علميا لأنه لايرتكز على واقع لغوي أو إجراء عملي تقتضيه قوانين اللغة، فيؤدي إلى ضرب من المتشابهات في النحو[6].

وقد بين ابن مضاء الفرق بين العلل الأول والعلل الثواني بقوله: "والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة"[7].

1/ موقف السهيلي من التعليل: لقد مضى أبو القاسم السهيلي (581ه) على أثار المتقدمين في البحث عن خفايا العلل النحوية وأسرارها واستنباط ما لم يصل إليه المتقدمون في دراساتهم النحوية، وهكذا أجهد السهيلي نفسه في تفسير الظواهر اللغوية واستخراج مسائل النحو العربي، والبحث في العلل النحوية وتأويلاتها، واستنتاج أحكامها، وبيان الراجح من حجج النحاة وآرائهم العقلية والمنطقية، سعيا إلى خدمة اللغة وتسهيل سبل تعلمها وإتقانها، بل قد ابتكر عللا جديدة ما كان طلاّبُ العلم يعهدونها من قبل، فطبيعي أن يكون هذا الرجل بسداد عقله وقوة حجته وإخلاصه في طلب العلم واستقامته التي عُرِفَ بها طوال حياته أن ينهج منهجا خاصا به لخدمة النحو، وليقرب المادة من نفوس الطلاب، ويسهل سبيل الحصول على العلم، هذا ما جعله محط الأنظار، وإن كتبه ومصنفاته لشاهد صدق على هذا الزاد الرحب الذي لقي الإقبال والاهتمام في عصره، وأفاد منه من جاء بعده، فكان أثره واضحا في مصنفاتهم وفي موسوعات النحو.

وقد كان معاصره من علماء الأندلس ابن مضاء شديد الاهتمام بما جاء به السهيلي من علم، إذ نجده يذكره، وهو يتحدث عن العلل الثواني والثوالث، بقوله: "وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على مشاركته –رحمه الله- يولع بها ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصراً بها"[8].

ويظهر أن الدراسات اللغوية والنحوية التي قام بها السهيلي تدخل في نطاق التعليل، وإن كتبه جميعها ليبرزُ فيها هذا الجانب ، وإن اختلفت مباحثها، فقد ألف كتابه "نتائج الفكر" في هذا الركن من أركان القياس[9]، يقول في مقدمة الكتاب: "إن معظمه في علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة"[10]، كما أشار في كتابه "الروض الأنف" إلى أنه كان من مقاصده فيه: تعليل النحو وصنعة الإعراب[11].

وهكذا حفل السهيلي كتبه بالعلة النحوية ، وهو يعتقد أنها جانب مهم في الدراسة اللغوية، فكان له أثر بالغ في التوجيه والتعليل، يبحث عن أسرار هذه اللغة آخذا بنصيب من الفلسفة والجدل المنطقي والفكر النظري، ويبتكر عللا جديدة، ويستدرك على من تقدمه من النحاة، عملا بالأصل الذي قدمه الخليل عندما جعل البحث في العلة النحوية أصلا من أصول اللغة، بقوله: "فإن سنحت لغيري علة لما علمته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[12].

فهذا الكلام الذي ذكره الخليل يؤكد أن كل ظاهرة لغوية يمكن أن تعلل ولها وجه من التفسير والتوجيه، يقول سيبويه: "وليس شيئ يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجها"[13]، وكان من كلام ابن جني (392هـ): "ولستَ تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحسن منطوٍ على الاعتراف به"[14].

ولاشك أن السهيلي يبدي اهتمامًا كبيرا بعلل النحو، بل إنه يعتبرها وسيلة ضرورية لتثبيت قواعد النحو، وتدريس اللغة، يقول ابن سنان الخفاجي (ت 446هـ) في هذا الجانب: "يتدرب بها المتعلم ويقوى بتأملها المبتدئ"[15]، ويظهر هذا الأثر في كتبه التي لا تخلو من التعليل والتوجيه وطرق تفسير الظواهر واستنباط الأحكام في كثير من المسائل النحوية التي درسها. وهكذا لا يمكن أن ننكر الجهود التي بذلها السهيلي في تسجيل اللغة العربية، والتعرف على ظواهرها.

2/ منهج السهيلي في التعليل: سلك السهيلي منهج المتقدمين في التعليل والتوجيه يعرض فيه جملة من الآراء التي تحتكم إلى العقل والمنطق والجدل والنظر الفلسفي في ميدان البحث النحوي، نذكر منها.

اعتمد السهيلي رأي الخليل أن العرب لم تفصح عن مقاصدها، بقوله: "إن العرب لم تشافهنا بهذا مشافهة، ولا أفصحت عن أغراضها في هذا ونحوه إلا باستقراء كلامها، والتتبع لأنحائها ومقاصدها الموصل إلى غرائب هذه اللغة وفوائدها"[16].

ويرى أن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها، ويفقد بفقدانها، وذلك كقولنا: الإسكار في الخمر علة التحريم، فهذا تعليل، لأن الحكم وهو التحريم يوجد بوجود السكر، ويعدم بعدمه[17]، وقد مثل لذلك بالإضافة، فهي علة توجب الخفض، وهي علة مطردة منعكسة، يوجد الحكم بوجودها ويُعدم بعدمها.

وفسَّر هذا الإيجاب بأنه: "ليس بإيجاب عقلي، ولا إيحاب شرعي، ولكنه إيجاب لغوي اقتضته اللغة فصار أصلا يُبنى عليه"[18].

وبهذا فإن السهيلي في هذا الرأي يذهب مذهب الأنباري عندما اشترط الطردَ[19] والعكس، وعدهما شرطين أساسيين من شروط صحة العلة، ويقصد بالطرد: "أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع"[20]، ومثّل الأنباري لذلك بقوله: "كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه، وجر كل ما دخل عليه حرف الجر بوجود عامله، وكذلك وجود الجزم في كل ما دخل عليه حرف الجزم لوجود عامله، وإنما وجب أن

يكون الطرد شرطا في العلة ها هنا لأن العلة النحوية كالعلة العقلية، ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلة النحوية"[21].

وقد أعرض السهيلي بذلك عن الرأي القائل بتخصيص العلة، وبأنها دليل على الحكم وليست موجبة له، ومن ثم فهو يحملها على العلة العقلية لأنها موجبة للحكم ولا يدخلها التخصيص، فأجريت مجراها، ومن هذا ندرك أن السهيلي قد جمع بين العلة النحوية والعلة العقلية، التي يرتبط بها الحكم وجودا وعدما، ولهذا رفض السهيلي الكثير من علل النحاة، وأعرض عنها، يقول مثلا في باب منع الصرف وهو يرفض عللهم : "وهذا الباب لو قصروه على السماع، ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانْتُفع بنقلهم ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم، فقالوا: أضعف من حجة نحوي"[22].

وقد ردَّ على النحاة بقولهم: إن الاسم منع الصرف لمضارعه الفعل، ووجه المضارعة أن الفعل فرع للاسم وثان له، وما لاينصرف فيه علتان فرعيتان كالتعريف فإنه فرع التنكير، وكالتأنيث فإنه فرع التذكير، وذكر السهيلي أن هذه العلة فاسدة لأنها غير مطردة، فإنه قد يكون الاسم مضارعا للفعل لفظا ومعنىً وعملا ورتبة، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين، كضارب ونحوه، فإن فيه لفظ الفعل ومعناه، ويعمل عمله، وهو تالٍ للاسم ووصف له، ثم لم يمنعوه الخفض والتنوين[23].

وقد رفض السهيلي قولهم: إن التعريف يوجب مشابهة الاسم للفعل مع أنهم قالوا: إذا دخلت الألف واللام على ما لاينصرف أو أضفته زال شبه الفعل عنه، وهذان نوعان من التعريف، فالعملية أحرى أن تباعده من شبه الفعل، ومن المعروف عند النحاة أن منع الصرف إنما يرجع إلى الثقل، يقولون: الفعل أثقل من الاسم، والعجمي أثقل من العربي، والمؤنث أثقل من المذكر، والجمع أثقل من الواحد، فإذا اجتمع من هذا ثقلان منع الصرف، فالثقل هو العلة.

وهنا يرد عليهم ويسألهم: "أَثِقْلٌ حُسيٌّ هو أم ثقل عقلي، فإن أردتم ثقلا يُدرَكُ بالحس، إما بحاسة اللسان، وإما بحاسة السمع، فلا شك أن فَرَزْدَقًا وشمَرْدَلاً ومُسخَنْكَكاً وحُلكوكا واشهيباباً أثقل على الحاستين من زينب وسعاد وحسناء، وإن أردتم ثقلا عقليا يدرك بالقلب يوجد في النفس فلا شك أن قولك: همٌّ وغم وسخط وبلاء وجُذَام وبرصٌ، أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكحلاء وأَلَمى وثغر أشنبَ ومُقلَة نَجلاء وشجرة قنواء وروضة غنَّاء، فهذا الثقيل منصرف، وهذا الخفيف غير منصرف"[24].

ومن الجوانب التي اهتم بها السهيلي في التعليل والتي تجسد منهجه وآراءه في هذا النوع من البحث اللغوي، نوردها في العناصر الآتية:

1- ماوضعته العرب، وذلك مثل تعليله لوضع الفعل، والاسم الموصول، والضمائر والظروف، وإلحاق النون بالأفعال الخمسة[25].

2- مالم تضعه العرب وذلك كتعليله لعدم وصف المعرفة بجملة، ولماذا لم يقولوا: قبلما كما قالوا: بعدما؟ ولماذا قالوا: ما قام محمد لكن عمرو، ولم يقولوا: قام محمد لكن عمرو؟ ولماذا لم تكن (إلى) عاطفة كحتى؟[26]

3- موقع الكلمة، كما في تعليله لما أُضيف من الظروف إلى الأفعال، ووجوب الصدارة لأدوات المعاني[27].

4- إعمال ما أعمل وإهمال ما أهمل، كما يظهر في حديثه عن نظرية العامل.

5- ماحذف من الكلمة.

6- دلالة الصيغة ومادتها[28].

3/ عنايته بالعلل الثواني والثوالث: قسم أبو القاسم السهيلي العلة على النحو الذي سار عليه المتقدمون في تقسيم العلل النحوية إلى ثلاث: تعليمية وقياسية وجدلية نظرية، وهو بذلك يقبل العلة الأولى، لأنها ضرورية لتعلم اللغة والنحو، وعرفها الزجاجي بقوله: "هي التي يوصل بها إلى تعلم كلام العرب"[29]، ولكنه كان يتعدى ذلك إلى العلة القياسية والجدلية، أو كما سماها ابن مضاء بالعلل الثواني والثوالث، ويرى أن كلاً منهما ضروري في الدرس النحوي ولا يمكن الاستغناء عنهما، لأن الغاية منهما تكمن في ابراز فضل أهل اللغة، وعمق تفكيرهم، وسداد منهجهم وتناسقه وانسجامه مع مقتضيات العقل ومعقولاتهه، إذ لايضر المتعلم جهله بعلة رفع الفاعل، ولانصب المفعول مادام قد علم أنه مرفوع، وثبت رفعه في كلامه: لأن المتكلم يكفيه أن يعرف أوضاع كلام العرب بخلاف المتخصص الذي يعمل على تحليل الكلام وتعليل أوضاعه، واكتشاف قوانين مشتركة وقواعد أسهل وأبسط من التي وضعها المتقدمون[30].

وقد كان بذلك موقف السهيلي من العلل الثواني والثوالث . وهي ما سماه الزجاجي بالعلل القياسية والجدلية . مخالفا لما قدمه ابن مضاء من رفض لهذه العلل التي يراها غير ضرورية في الدرس النحوي . كما ذكرنا سابقا . ، وذكر أنها مجرد افتراض جدلي لا يرتكز على واقع لغوي أو إجراء عملي تقتضيه قوانين اللغة.

وقد رأينا كيف كانت آراء السهيلي ومسالكه في التعليل والتوجيه فهو لا يريد إلا ما يتفق مع واقع اللغة، ولذلك لم يخرج عن منهج المتقدمين في هذا النوع من البحث اللغوي، على رغم ما جاء به من علل جديدة، وما أقدم عليه من ردّ ورفض لبعض العلل النحوية التي جاء بها النحاة كما رأينا.

ونجد السهيلي وهو يذكر العلل التي يختارها لايشير إلى أنه يعلل ولا لكي يهمل جهودَ النحاة في تفسير الظواهر اللغوية ووضع قواعد اللغة.

وذلك لأنه كان يوجه عنايته للنحو دون غيره فإذا لجأ إلى التعليل كان قصده تثبيت الحكم النحوي وتوجيهه، فالتعليل عند السهيلي ليس أكثر من إلحاق الحكم النحوي بعلة يلقيها بأسلوب متأدب، ومهارة في تطبيق القياس وذكاء في استخراج العلل، متوخيا وجه الحكمة والصواب، فلا يتخيل ردًّا على من تقدّمه من النحاة، ولايفترض نقضا لهم، ولا هو يحاول إضعاف عللهم.

وهذا الأسلوب في التعليل هو الذي كان معروفا ومتبعا عند سيبويه في كتابه البديع الذي جمع فيه النحو مُقَسمًا إلى أبواب، وذكر في كل منها أحكامه المؤيدة بالعلل، فكان كتاب نحو وقياس وعلة، يعلم طريقة القياس وأسلوب التعليل كما يعلم الحكم النحوي، وإذا تأملنا هذه التعليلات وغيرها مما امتلأ به كتاب سيبويه وجدناها شبيهة بعلل أستاذه الخليل الذي آمن بأن العرب أصحاب اللغة أمة حكيمة، فأخذ يعلل ويصنع الكثير من علل النحو التي تهتم بقياس الشبيه بشبيهه، وحمل النظير على نظيره، واعتماده في استنباط هذه العلل على ما وقر في نفسه من سلامة ذوق العرب، ورهافة حسهم في طلب الخفة وترك القبح والثقل[31]، فكان في طليعة روّاد النحو الذين عرفوا القياس والتعليل، ولا عجَب في ذلك فهو الذي بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله[32].

4/ مسالكه في التعليل: أما مسالكه في التعليل فكثيرة، وهذه التي نذكرها الآن هي الأشهر على الإطلاق، ولكن أغلب ما كان يعتمده السهيلي في التعليل والتوجيه هو دلالة الكلمة ذاتها ، ونجد أن تعليلَهُ بالدلالة كما لاحظ الدارسون يكاد يكون لما أطرد في كلام العرب، وكأنه يقول: إنهم استعملوا الكلمة هذا الاستعمال لأن دلالتها تقضي بذلك[33].

1.4. دلالة الكلمة: وقد ذكر دلالة الفعل لعدم تعريفه وإضافته، فالفعل عنده يدل على معنى في الاسم بعده، وهو أنه مخبرٌ عنه، ودلالة الفعل على الحدث بالتضمين لا بالمطابقة[34]، ويوضح ذلك بقوله: "وإذا ثبت أن الفعل لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة، فمن ثم وجب أنه لا يضاف، وأن لايعرف بشيئ من أدوات التعريف، إذ أن التعريف يتعلق بالشيئ بعينه، لابلفظ يدل على معنى في غيره، ومن ثم وجب أن لا يثنى ولا يجمع، كما لا يثنى الحرف ولا يجمع، لذلك وجب أن يبنى كما تُبنى الحروف لمضارعته لها، من حيث دلالته على معنى في غيره كالحرف، ومن ثم وجب أن يكون عاملا في الاسم"[35].

وقد بين السهيلي علة إعراب الفعل المضارع الذي هو أوله الزوائد لأنه تضمن معنى الاسم، إذ "الهمزة"، تدل على المتكلم، و"التاء" على المخاطب، و"الياء" على الغائب، فلما تضمن بلفضه معنى الاسم ضارعه فأعربَ، كما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بني.

وأما الماضي وفعل الأمر فإنهما –وإن تضمنا الحدث- فما شاركا فيه الحرف من الدلالة على معنى في غيره، وهي حقيقة الحرف، أوجب بناءهما، حتى إذا ضارع الفعل الاسم من وجه آخر غير التضمن للحدث، خرج عن مضارعة الحرف ، فكان أقرب شبها بالأسماء من ذكر الاسم الذي دخل لمعنى فيه[36].

2.4 . الحمل على المعنى: والحمل على المعنى من أهم مسالكه في التعليل، في باب حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، ومن أقواله في ذلك: "والعرب تنحو بالكلمة إلى وزن ماهو في معناها"[37]، ويقول: "كثيرا ما تفعل العرب ذلك: تدع حكم اللفظ الواجب له في القياس، إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم"[38].

وقد ذكر السهيلي في هذا الباب الأبنية التي رجعها إلى الحمل على المعنى، ومن ذلك توجيهه لجمع حرة على حرائر ومرة على مرائر، ويرى أن الحرة في معنى الكريمة والعقيلة فأجروها مجرى ما هو في معناها، ويقول: "إنّ المرّ قياسه أن يقال فيه: مرير، لأن المرارة في الشيئ، طبيعةٌ فقياس فعله أن يكون فَعُل، كما تقول : عذُب الشيء وقبح وعسُر، إذا صار عسيرا، فقياس الصفة أن تكون على فعيل، والأنثى فعلية، والشيئ المر عسير أكله شديد، فأجروا الجمع مجرى هذه الصفاةالتي هي على فعيل"[39].

هذا الكلام الذي ذكره السهيلي يشير من جهة إلى أن العرب أجرت الكثير من الأبنية في كلامها مجرى معناها، ومما يتصل ببنية الكلمة، قوله: الكلالة بمعنى القرابة، ولذلك جاءت على وزنها، والعمرة مشتقة من عمارة المسجد الحرام، وبُنيت على فُعلة، لأنها في معنى قربة ووصلة إلى الله تعالى[40]، والعوذ جمع عائذ، وهي الناقة التي معها ولدها، وإنما قيل للناقة عائذ وإن كان الولد هو الذي يعوذ بها ، لأنها عاطف عليه، كما تقول تجارة رابحة، وإن كانت مربوحا فيها لأنها في معنى نامية وزاكية[41].

وأما مايتصل بالتركيب فمن الأمثلة التي ساقها السهيلي قولُ العرب: هو أحسن الفتيان وأجمله، فقد أفرد الضمير لما كان المعنى: أحسن شيئ وأجمله[42]، ومن ذلك قوله: إنه قد عطف بالفاء في قوله تعالى: "**فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا**"، والفعل لا يعطف على الاسم، لأنه لما كان معنى قوله (في قلوبهم مرض) كمعنى: مرضت قلوبهم، صح العطف عليه[43].

والتضمين عنده من شعب الحمل على المعنى، ومن ذلك ما ذكره في قول النبي (صلى الله عليه وسلم) حين وقف على قتلى أُحُد: "هؤلاء الذين أشهَدُ عَلَيْهِم"، فقال "عليهم"، ولم يقل "لهم"، لأن المعنى: أجيء: يوم القيامة شهيدًا عليهم، وهي ولاية وقيادة ، فوصلت بـ "على"[44]، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى: **"تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ"**: هو إلقاء بكتاب وإرسال به، فَعبَّر عن ذلك بالمودة، لأنه من أفعال أهل المودة، فمن ثم حسنت الباء، لأنه إرسال بشيئ[45].

3.4 . الحمل على اللفظ أو المضارعة: وكان من مسالكه في التعليل الحمل على اللفظ، وإن كان لم يبلغ هذا المسلك عنده مبلغ الحمل على المعنى، ولكنه اعتمد عليه في مواضع عديدة، ومن ذلك تعليله لعدم جمع "فعلان" جمع السلامة، وتأنيثه بالهاء، وتنوينه، لأنه محمول على لفظ المثنى، يقول: "ولمضارعته التثنية امتنع جمعه، فلا يقال في غضبان: غضبانين، وامتنع تأنيثه بالهاء، فلا يقال غضبانة، وامتنع تنوينه، كما لاينون نون المثنى، فجرت عليه كثيرا من أحكام التثنية، لمضارعته إياها لفظا ومعنى"[46].

والمثنى عنده محمول على لفظ "فعلان"، فيما روي معربًا بالحركات، نحو قول عائشة: "إذَا حَاضَتِ المرأة حَرُمَ الجحْرَانُ"، برفع النون، ويرجعه إلى أنهم شبهوا التثنية بهذا البناء[47].

ونشير في هذا الباب إلى أن السهيلي يلجأ أحيانا في تفسير بعض الظواهر اللغوية حملا على اللفظ والمعنى في آن واحدٍ، ومن ذلك قوله في اختصاص "الألف" بالتثنية، لأن التثنية قريبة من الواحد في المعنى، لذا وجب أن يقترب لفظها من لفظه، ولذلك لا يتغير بناء الواحد فيها كما يتغير في أكثر الجموع، فلما ثبتت الألف بهذه العلة ضميرا للاثنين كانت علامة للاثنين في الأسماء، كما هو الحال في الواو حين كانت ضميرا للجماعة في الفعل جعلت علامة للجمع في الأسماء[48].

ومن الأمثلة التي اعتمد فيها السهيلي في التعليل والتوجيه حملا على اللفظ والمعنى معا، قوله في إلحاق النون بعد حروف المد في الأفعال الخمسة، فقد حملت على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة، نحو: "مسلمون" و"مسلمات"، وهي في تثنية الأسماء وجمعها عوض من التنوين كما ذكروا، ثم شبهوا بها هذه الأمثلة الخمسة، فألحقوا النون فيها في حال الرفع، لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقعة موقع الاسم، فاجتمع فيها وقوعها موقع الاسم ومضارعتها له في اللفظ، لأن آخرها حرف مد ولين، ومشاركتها له في المعنى، فألحقت فيها النون عوضا من حركة الإعراب حملا على الأسماء كما حملت الأسماء عليها فجمعت بالواو والياء[49].

وذكر أن النون في تثنية الأسماء وجمعها أصل للنون في تثنية الأفعال وجمعها، وحروف المد في تثنية الأفعال وجمعها هي أصل لحروف المد في تثنية الأسماء وجمعها، التي هي علامات إعراب أو حروف إعراب[50].

4.4 . مراعاة الأصل: ويرى السهيلي أن العرب قد تراعي الأصل، وهو مسلك اعتمد عليه في توجيهه لِما صُرِفَ من الأعلام التي كان ينبغي أن تمنع الصرف، ويرى أنها صُرفت لأنها منقولة من أصل كانت فيه منونة، ويقول في هذا: "إنما ينون من الأعلام ما كان قبل التسمية منونا"[51].

ويرى من جانب أنهم لا يراعون الأصل إلا إذا أدركوا معاني الأسماء قبل نقلها من أصل مصروف إلى العلمية، نحو: حمزة وطلحة وعائشة وفاطمة، فهو يرى أنه قد حدث فيها عدل معنوي شبيه بالعدل اللفظي، وذهب إلى أن تاء التأنيث في حمزة وتمرة حرف جاء لمعنى، وهو الدلالة على الفرق بين الواحد والجمع، فإذا سميت به رجلا أو امرأة ذهب ذلك المعنى ولا يُراعى ذلك الفرق، فصار الاسم في حال العلمية كعُمَر الذي عُدلت فيه بنية عامر وغُيِّرَ عن وزنه، ولهذه العلة منعوا صرف الأسماء الأعجمية لأنها لم تنقل من أصل كانت فيه منونة[52].

5.4 . طلب الخفة: وكان من مسالكه في التعليل والتوجيه طلبُ الخفة، وقد اعتمد عليه في تفسير ظواهر لغوية كثيرة، منها جنوح العرب عن جمع "فعيل" بالواو والنون، ويقول: "جمع السلامة فيه جائز، ولكنه مستثقل لتوالي الكسرات مع الياء إذا قلت: رحيمين، والخروج من الكسر إلى الضم إذا قلت: رحيمون".

ويعلل السهيلي حذف النون في "بَلْخَزج" بقوله: " لأنها من مخرج اللام، وهم يحذفون اللام في مثل 'ظَلْتُ' كراهية اجتماع اللامين، وكذلك 'أحست' كراهية التضعيف"[53].

ومن الظواهر اللغوية التي اعتمد السهيلي في تعليلها على طلب الخفة ضميرُ الفاعل المستتر في الفعل كيف يصح استتاره فيه؟ فذهب إلى أن الفاعل مضمر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له دال عليه، واستغنى عن إظهاره لتقدم ذكره، وعبرنا عنه بمضمر، ولم نعبر عنه بمحذوف، لأن المضمر هنا قد لفظ به في النطق، ثم حذف تخفيفا، فلما كان ملفوظا به ثم قطع من اللفظ تخفيفا، عُبِّر عنه بالحذف[54].

6.4 . طلب الازدواج: والمزاوجة يعتمد عليها السهيلي في توجيه وتخريج النصوص، ومن ذلك توجيه رواية "مثل أو قريبَ من فتنة الدجال" بترك التنوين في (قريب)، فقال: "وجهُ ترك التنوين ازدواج الكلمة مع التي قبلها، وأن الراوي لم يعتمد على الكلمة، فلو اعتمد عليها في الخبر لجاء بها على أصلها، لكن حكمها عنده حكم "مثل" في الاخبار بها، إذ الشك جامع بينهما، و"مثل" غير منونة لأنها مضافة في المعنى فلم تنون، و"قريب" مقرونة بها في الشك، مزدوجة معها في اللفظ، فكان في ترك التنوين تحقيق لاقترانها بالتي قبلها في شكه، فجاء بها مثلها في ترك التنوين"[55]. فهو يرى أن التنوين حذف في (قريب) لتحقيق الازدواج مع الكلمة التي قبلها في اللفظ.

ومن ذلك تخريج قوله عز وجل: "**وَلا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ**"، فهو يرى أنه قد ازدوج مع هذا الكلام قوله: "**لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ**"، فاستوى اللفظان وإن اختلف المعنيان لازدواج الكلام وحسن الانتظام، كما كان ذلك في قوله عزَّ وجل: "**نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ**" التوبة/67، وقوله: "**فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ**" البقرة/194، وازدواج الكلام كثير في القرآن الكريم، وهو أصل في البلاغة وبديع في الفصاحة[56].

7.4 . كثرة الاستعمال: ويرجع السهيلي إلى هذا المسلك في التعليل أحيانا في التغييرات التي تحدث في البنية والتركيب، وفي ظواهر التقديم والتأخير، ومن ذلك حذف المبتدأ لكثرة الاستعمال: كأن يسأل أحد: أين زيْدٌ؟ فتقول: في الدار، ومنه تقديم الخبر، وهو كثير في القرآن الكريم والكلام الفصيح، نحو قوله تعالى: "**وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ**"، وكذا مسائل تقدم العامل على المعمول[57].

هذه أهم مسالكه في التعليل والتوجيه، وتفسير الظواهر اللغوية، ولا شك أنه قد بلغ فيه الغاية في استخراج المسائل النحوية، وتمهيد الطريق لدراسة اللغة . وإلى هنا نكون قد أنهينا هذا البحث الموسوم بـ "التعليل النحوي عند أبي القاسم السهيلي"، ونحن في هذا البحث حاولنا أن نقدم موضوع العلة النحوية عند أحد علماء الأندلس وهو: "أبو القاسم السهيلي"، ذلك أنه أبدى اهتماما كبيرا بعلل النحو وتسجيل اللغة والتعرف على ظواهرها، ويظهر هذا الأثر في كتبه التي لا تخلو من التعليل والتوجيه، وقد عرضنا فيه منهجه في التعليل، وبعض آرائه التي جاء بها في هذا الجانب من البحث اللغوي، ولا سيما أنه ابتكر عللا جديدة في ظل عنايته بالعلل الثواني والثوالث. إلى جانب عرض مسالكه في التعليل والتوجيه وطرق تفسير الظواهر اللغوية.

هذه أهم المحطات التي وقفنا عندها في هذا البحث، ولسنا ندعي أننا بلغنا فيه الغاية ومنه الكفاية، فما كان فيه من صواب فمن توفيق الله رب العالمين وعونه، وما كان فيه من خطأ أو سهو فهو من جهلنا، نسأل الله تعالى أن يحقق به النفع ويكتب لنا به الأجر، والحمد لله رب العالمين.

❖ **قائمة المصادر والمراجع :**

- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، ت 557ه).
  نزهة الألبا في طبقات الأدبا، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر 1294ه.
  أسرار العربية، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، 1999م.
  لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية 1957م.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني، ت 392ه).الخصائص، تح: محمد علي النجار، القاهرة، 1956م.
- ابن مضاء (أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي، ت581ه).الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1982م.
- ابن سنان الخفاجي:سر الفصاحة، تح: عبد المتعال الصعيدي، ط محمد صبيح 1953م.
- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحان بن اسحاق ت 337ه).الإيضاح في علل النحو ، تح: مازن المبارك، دار المعارف، القاهرة، 1960م.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت 180ه).الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1977م.
- السيوطي (الحافظ جلال الدين عبد الرحمان، ت 911ه).الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م.
- السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله، ت 581ه).
  الأمالي، تح: محمد إبراهيم البنا، دار السعادة، مصر، 1970م.
  نتائج الفكر، تح: محمد إبراهيم البنا، دار السعادة، مصر، 1970م.
  الروض الأنف، طبعة الجمالية، مصر، 1914م.
  الفرائض وشرح آيات الوصية، تح: محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1980م.
- محمد إبراهيم البنا:السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، 1985م.
- محمد خان:مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى، الجزائر، 2003م.
- محمد سالم صالح:أصول النحو –دراسة في فكر الأنباري- دار السلام، القاهرة، 2009م.
- محمد عيد:أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، 2006م.
- مازن المبارك:العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، 1981.

الهوامش والاحالات:

[1] الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، القاهرة، ص65-66.

[2] ينظر: السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت 1971م، ص71.

[3] ينظر: محمد سالم صالح: أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)، دار السلام، القاهرة 2009م، ص79.

[4] ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة 1982م، ص151.

[5] ينظر: محمد عيد: أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة 2006م، ص136.

[6] ينظر: محمد خان: مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى، الجزائر 2003، ص56-57.

[7] الرد على النحاة، ص131.

[8] نفسه، ص133.

[9] القياس هو إجراء حكم الأصل على الفرع، أو هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك مقولا عنهم وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب، ينظر: الإقتراح ص94. والقياس هو الركن الثاني من أركان أصول النحو لذا لا يجوز إنكاره، قال الأنباري: "فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"، ينظر لمع الأدلة، ص95.

[10] السهيلي: نتائج الفكر، تح: محمد إبراهيم البنا، دار السعادة، مصر1970م، ص35.

[11] السهيلي: الروض الأنف، ط الجمالية بمصر 1914م، ص3/1.

[12] الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص64.

[13] سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1977م، (17/1).

[14] ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، القاهرة 1956م، (51/1).

[15] ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، تح: عبد المتعال الصعيدي، ط محمد صبيح 1953م، ص33.

[16] الإيضاح في علل النحو، ص67.

[17] ينظر: السهيلي: الأمالي، تح: محمد إبراهيم البنا، دار السعادة، مصر 1970م، ص20.

[18] نفسه، ص20.

[19] انقسم النحاة في اشتراط الطرد في العلة إلى طائفتين، فقد ذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة (وهو رأي الأنباري)، وذهب آخرون إلى جواز تخصيص العلة . ينظر: أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)، ص334.

[20] الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية 1957م، ص112.

[21] نفسه، ص112.

[22] الأمالي، ص19.

[23] نفسه، ص20.

[24] المصدر السابق، ص22.

[25] ينظر: السهيلي: نتائج الفكر، ص 67، 110، 177، 219.

[26] نفسه: ص177، 188، 252، 255.

[27] ينظر: نفسه، ص96، 121.

[28] ينظر: السهيلي: الروض الأنف، (305/2).

[29] الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص64.

[30] ينظر: محمد خان: مدخل إلى أصول النحو، ص59، بتصرف.

[31] ينظر: مازن المبارك: العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت 1981م، ص64، 65، بتصرف.

[32] ابن الأنباري: نزهة الألبا في طبقات الأدبا، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر 1294هـ، ص23.

[33] ينظر: محمد إبراهيم البنا: السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة 1985م، ص290.

[34] اللفظ الدال على معنى إما أن يدل على ما وضع اللفظ له من حيث هو كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، أو على جزء ما وضع اللفظ له كدلالة البيت على السقف، فالأولى تسمى المطابقة، والثانية تسمى التضمن، وهناك نوع ثالث يسمى الالتزام.
ودلالة التضمن كدلالة الفعل على الحدث، وهي تسمى دلالة المادة، ودلالة الالتزام، كدلالة الفعل على الفاعل والمكان، ينظر: معجم المصطلحات النحوية، ص83.

[35] السهيلي: نتائج الفكر، ص67،68.

[36] نفسه، 68.

[37] السهيلي: الروض الأنف، (114/2).

[38] النتائج، 172.

[39] الروض الأنف، 47/1.

[40] السهيلي: الفرائض وشرح آيات الوصية، تح: محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا 1980م، ص58.

[41] الأمالي، ص73.

[42] النتائج، ص172.

[43] الروض، 151/2.

[44] نفسه، 151/2.

[45] نفسه، 267/2.

[46] نتائج الفكر، ص54، وينظر: الأمالي، ص37،38.

[47] نفسه، ص83.

[48] ينظر: نفسه، ص84.

[49] نفسه، ص84.

[50] الأمالي، ص28.

[51] نفسه، ص30، 31، بتصرف.

[52] نتائج الفكر، 163.

[53] الروض الأنف، 112/2.

[54] ينظر: النتائج، ص127.

[55] الأمالي، ص130.

[56] النتائج، ص142.

[57] ينظر: نتائج الفكر، ص57، 313.